

صوت الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية

غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين

﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف

وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

٢	افتتاحية العدد .. ملاحظات هامة جداً ..
٥	أزمة الحكم في العراق والفتنة المذهبية ..
٨	الرسوم المسيئة لرسولنا الحبيب وماذا بعد؟ ..
١٢	نبذ الكراهية وإعادة صياغة المنطقة ..
١٧	نظرة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ..
١٩	العلمانيون الجدد ..
٢٢	قراءات ..
٢٥	«المجتمع المدني» واقع المصطلح والموقف الشرعي منه ..
٣٢	تعليقات موجزة ..

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظات هامة جدا

يقول رسولنا الحبيب صلى الله عليه وسلم " المؤمنون بعضهم لبعض نصحة وادون، والكافرون بعضهم لبعض غششة متخاونون " ولأن المؤمن ينصح أخاه ولا يغشه، كان لا بد لنا أن نعمل عقولنا فيما يقدم إلينا من نصح، وعليه كانت هذه الملاحظات:

أولاً: استغلال ما يسمى بالحركات الإسلامية « المعتدلة »:

في الوقت الذي تضي فيه الإدارة الأميركية قدما في تنفيذ مشروعها الذي أسمته بـ " مشروع الشرق الأوسط الكبير/ الموسع " والذي يهدف ابتداءً إعادة صياغة عقول أبناء المسلمين لهضم مفاهيم الحضارة الغربية من جديد وتوجيهها لسلوكهم في الحياة بعد انحسارها السريع في العقدين الماضيين بخاصة، لم يجد المخططون السياسيون في أميركا بديلا عما أسموه بـ " الحركات الإسلامية المعتدلة " ليتخذوها جسرا يمررون عليه ما أطلق عليه زورا بـ " الإصلاحات " وذلك بعد تأكدهم من كساد سوق العلمانيين ومن قبلهم اليساريين لقيادة الشارع " الإسلامي " .

إن " الإصلاحات " المراد إيجادها في بنية العقل المسلم يجري تسويقها لقلع " إفسادات " من سبق أن وضعتهم أميركا والغرب الكافر على رؤوس أنظمة سامت المسلمين وبخاصة منتسبي الحركات الإسلامية صنوف العذاب والاضطهاد، وما زالت، فهل تقبل أميركا والغرب الكافر أن تلج تلك الحركات بوابات الحكم بقوة وأن تشكل الثقل في المعادلة السياسية تعظيما وحباً منهم بالإسلام؟! أم أن المؤتمرات التي عقدها المسؤولون الأمريكيون مع زعماء كثير مما تسمى بـ " الحركات الإسلامية المعتدلة " في الستين الماضيتين قد أرست قواعد لعبة جديدة لرقعة الشطرنج بعد تبديل الحجارة البالية والمستهلكة؟! إن العبرة حقا بحركة عقول الواعين المخلصين وليس بالانسياق مع حركات اللاعبين بالحجارة.

ثانياً: تقاطع مصالح الأفراد والحركات مع الدول:

ما يسميه بعض الأخوة بتقاطع المصالح بين أعمال الأفراد والحركات وبين مصالح الدول، لهو والله لأمر يثير الحزن الشديد والدهشة الكبيرة لدى السذاجة السياسية التي ينظر فيها أولئك

للدول وبخاصة الكبرى منها، فهل الدول الكافرة حريصة فعلاً حتى تتمكن تلك الحركات والأفراد من نيل مكاسب لخدمة الإسلام والمسلمين؟؟ في الوقت الذي تشن فيه تلك الدول ذاتها الحرب على الإسلام والمسلمين جهاراً نهاراً؟! ثم لماذا يتجاهل العقلاء أن البون شاسع بين القوي والضعيف؟؟ وكيف يتمكن الضعيف جداً من أن يسخر تلك القوى العظمى لتنفيذ له إرادته؟ إن الحقيقة أن تلك القوى إنما تنظر لمثل تلك الحركات باعتبارها أدوات قابلة للتغيير بعد أن تستنفد أغراضها منها، غير آبهة بمصالح الطرف الآخر الذي ليس بمقدوره أن ينظر لتلك القوى بنفس الاعتبار، أي أدوات يجري تغييرها بعد استنفاد الغرض منها، هذا إن لم تقم تلك الدول بالتخلص من تلك الحركات بعد حرقها وبخاصة بعد أن تظهر للناس من خلال علاقة مفضوحة مع الطواغيت أو أسيادهم المستعمرين، حيث لا يقبل عاقل أن يصف أولئك المستعمرين بالغباء والسذاجة السياسية. إنه من الأهمية بمكان ان نعرف جيداً أن الذي يتصور أنه بلا نظير سهل أن يقع في الفخ.

وإذا كان مبرر تقاطع المصالح قد أخذ طريقه إلى العقول إثر تعاون المقاتلين في أفغانستان مع الأميركيين باعتبار وجوب الجهاد لطرد الاحتلال السوفييتي من أفغانستان الذي تقاطع مع رغبة أميركا في إستحداث عامل قوي للمساعدة في الإطاحة بالاتحاد السوفييتي، فلن يقف المبرر عند تقاطع من يبررون رغبة حماس في خدمة المسلمين في فلسطين والحفاظ على مكتسبات المقاومة والانتفاضة التي تتقاطع مع رغبة أميركا في الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية حسب خارطة الطريق الأميركية، خدمة لمصالحها ليس في فلسطين فحسب بل ومصالحها في المنطقة كلها.

ثالثاً: مفهوم « الحريات العامة »

إن للحرية معنى واحداً عند المسلمين جسده عمر رضي الله عنه بقوله: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً " أي أن الحرية هي ضد الرق .
أما الحرية المتعلقة بممارسات وسلوك الإنسان في الحياة، سواء تعلقت بذاته من ملبس أو مأكّل أو بخالقه وعبادته، أو بغيره من الناس على صعيد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن المسلم في كل ذلك **ليس حراً بل هو عبد لله** يتقيد بأوامره ونواهيه، فهو يلبس ما يأمر الله به من لباس، ويأكل ما يبيحه له من طعام، ويعبده بكيفية حددها الشارع، ويتعامل في البيع والشركة والزواج وكافة العقود بحسب ما أمر الشرع، وينصب الحاكم

ويحاسبه ويعزله إن استحق بكيفية أمر الشرع بها، لذلك لا يوجد عند المسلم حرية شخصية لأنه مقيد بعلاقته بالمرأة بالزواج وليس بالزنا، ولا يوجد عند العبد المسلم حرية رأي بل هو مقيد بأن يعبر عن رأيه ضمن نطاق الشرع فليس له أن يشتم الخليفة أو أي أحد من المسلمين، بل يحاسب الخليفة ويشكو المسلم أو يرد عليه بما يردعه عن ظلمه؛ ولذلك كان شتم الدين أو الرسول باسم الحرية مرفوضا ويعاقب عليه الشرع، وإن فعله غير المسلمين وعند المسلمين القدرة على تأديبهم على تطاولهم فإنهم يأثمون جميعا إن لم يفعلوا وليس للمسلم حرية الاعتقاد بأن يترك دينه وقتما يشاء، لأن من شأن ذلك أن يعرضه إلى حد الردة "من بدل دينه فاقتلوه" وليس للمسلم حرية التملك بل هو مقيد بأسباب التملك المشروع ومقيد بما أباح الشرع تملكه، فلا يصح له أن يحتكر أو يرابي أو أن يملك ما حرمه الشرع من خمر ومال مسروق. الخ، والخلاصة أننا نفتخر بعبوديتنا لله وتقيدنا بما أمر به ونسلم بذلك وإن لم نفعل فإنه الكفر أو الفسوق والعصيان، فنحن أحرار من عبودية البشر ولكننا عبيد لله، ننبذ الحرية التي رأينا من خلالها شتم نبينا الحبيب ﷺ.

رابعا: «الإرهاب» و«الكرهية» والأعراف الدولية:

في سياق حملة أميركا على الإسلام لضمان بقاء تفردتها في هذا القرن تبرز بعض المصطلحات التي تحمل دلالات ذات أثر خطر على المنطقة الإسلامية بخاصة، فقد عمدت السياسة الخارجية الأميركية لترويج سياسة مكافحة الإرهاب، بعد أن روجت لخطر ما أسمته بالإرهاب، وهي الآن تروج لمصطلحات "الكرهية" و"عدم قبول الآخر" لتصل بهما إلى مستوى تستطيع عنده بناء عرف دولي تستند إليه في تنفيذ استراتيجياتها تجاه منطقة العالم الإسلامي، وهنا تكمن الخطورة، أي من بناء أعراف دولية تستطيع أميركا جرّ العالم خلفها للتصرف حيال آثار وانعكاسات تأويلات أميركا لإدخال من تشاء ضمن نطاق مصطلح ما، لتتخذ ذريعة للتدخل أو لحشد سخط الرأي العام داخل أميركا أو خارجه مما يسهل تسويق سياساتها وشرورها وبخاصة تجاه المسلمين.

فالكرهية إذن مصطلح ابتدعته أميركا وستعمل على توظيفه وستكسب إن نجحت في صياغة عرف دولي عام حوله مكاسب ثمينة بالنسبة لها، ومن لا يعرف ما توفره صناعة الأعراف من طاقات هائلة فهو لا يدرك أهمية السياسة، بل لا يكاد يدرك شيئا من أهمية صناعة القرار الدولي.



أزمة الحكم في العراق والفتنة المذهبية

ينبغي أن يركز في الذهن أن مقولة انسحاب القوات الأميركية نهائياً من العراق هي مقولة مرفوضة تماماً عند الإدارة الأميركية؛ بل إن بوش صرّح بما لا يدع مجالاً للشك أن الفشل في العراق مرفوض. وواقعياً فإن خروج أميركا من العراق لا يعتبر مجرد هزيمة في معركة، بل مفصلاً حقيقياً لانتكاسة أميركا في العالم. فأمركا التي ترى أن القرن الواحد والعشرين يجب أن يكون قرناً أميركياً، وبنيت استراتيجيتها تجاه العالم كله بناء على ذلك، ووضعت لمنطقة الشرق الأوسط -وهي قلب العالم الإسلامي- فعلاً مخططات لصياغتها ترتبط بشكل دقيق بمدى فاعلية سياساتها تجاه أوروبا وآسيا بخاصة، وانعكاس ترتيباتها للمنطقة على مصالحها عامة مدركة أن ذلك كله مبني على الخطر المحتمل بشكل أساسي من واقع اعتناق الناس في منطقة الشرق الأوسط الكبير للعقيدة الإسلامية.

ولذلك كله وإذا ما أدرك كل ما سبق فإن ما يجري في العراق لا يصح أن يفسر باعتباره قضية تخص العراق، بل ولا قضية إقليمية، وإنما هي في حقيقتها قضية في صميم السياسة الدولية والخطط والاستراتيجيات التي بنتها أميركا الدولة المتفردة في القرار الدولي.

لذلك فإن ما يقوله بوش عن رفض احتمالات الفشل، هو حديث مطابق لواقع ما عليه السياسة الخارجية الأميركية من خطط سبق تصميمها وتم الشروع في تنفيذها حيث كانت بغداد فيها أولاً.

أما ما يجري في العراق ما بعد الانتخابات وانعكاسات ذلك كله على مصير العراق ومصير بقاء القوات الأميركية، فإن الانتخابات في العراق كانت أميركا تستهدف منها إدخال السنة في العملية الانتخابية إيداناً بقبولهم بالسير في العملية السياسية وبعد أن أوقعتهم في هذا المنزلق

الخطير فإن السيناريو المترتب هو إظهار (السنة) باعتبارهم أقلية مما سيثير حفيظتهم، ويؤهلهم ذلك أكثر للاستجابة للاستفزازات ولإظهار سخطهم فكانت المظاهرات بعد صلاة الجمعة يوم ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٥م والتي استمرت عدة أيام احتجاجاً على نتائج الانتخابات التي يبدو جلياً أنه قد تم تقصد أن يشاهد الناس ما يقطع بحصول تلاعب وتزوير . ومع إدراك أميركا تمسك (الشيعة) بالنتائج ورفض (السنة) لها فإنه يبدو أن أميركا ترغب في أن تجعل العرب (السنة) أكثر غيظاً أثناء مشاهدتهم لصدام في القفص يحاكم في قضية تخص (الشيعة)، وعلى رأس المحكمة قاض كردي، وهذا الأمر يعيد إلى ذاكرتهم ما كان لهم من شأن حين كان صدام في الحكم، وتركز انتباههم صوب هذا الاتجاه وستبقى أميركا تعمل على استمرار إثارته لقلب توجهاتهم نحو النظرة المذهبية مع إضعاف التوجه الشرعي الذي ينبغي أن يحتكم له كل مسلمي العراق . إن ما تريده أميركا فعلاً هو أن تنصرف الأذهان إلى القضايا القريبة، والإثارة المباشرة عن القضية الأساس وهي وجود المحتل في العراق وخطته القاضية بضرورة اصطراع (السنة) و(الشيعة) أو أن يرضخوا جميعاً لتنفيذ الدستور العراقي الذي جرى الاستفتاء عليه في بداية شهر ١٠ / ٢٠٠٥ .

وعليه فإن أميركا تريد تمرير تفتيت العراق إلى أقاليم مقدمة لإعلان جمهورية العراق الفيدرالية . وبعد أن ضمنت دخول (السنة) في العملية السياسية كان لا بد من رفع مستوى الحساسيات بين (السنة) و(الشيعة) بخاصة؛ ليؤول الحال إلى إخافة الفئتين من الحرب الأهلية، وهذا الأمر من السهل حصوله في غياب العقل والوعي على مخططات الدول الكبرى وما يكيدونه للإسلام والمسلمين، وما أحدث الأربعماء الموافق ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٦م بتفجير مرقد سامراء، ثم ما تبع ذلك من هياج أدى إلى مقتل المئات، وحرق ومهاجمة مساجد (السنة) إلا مقدمة لتلك الطامة الشنيعة على أمة الإسلام، لولا أن يتداركنا الله برحمته .

إن الاقتتال الداخلي لن يؤدي لو نشب -لا قدر الله- إلا إلى التفتيت الذي ستحرسه القواعد الأميركية، والتي سيتشبت كثير من الناس ببقائها اتقاءً لسفك الدماء؛ ولذلك فإن أميركا في هذه الأيام تضع أبناء أمتنا في العراق أمام خيارين، إما أن ينصاعوا لطاعة أميركا والسير في استقرار الحكم وتطبيق الدستور، أو أن تستمر في تأجيج نار الفتنة التي أصبح يعرف القاصي والداني ضلوعها في إذكائها وتأسيس ما يفجرها حتى ينحاز كل فريق إلى مناطقه، وتفرض عليهم "الفدرلة" أمراً واقعاً بعد رضى جميع الأطراف بتنفيذ مقتضيات الدستور الوضعي .

وعليه فإن أميركا تريد عملياً السير في تفتيت العراق والانسحاب لقواعد خارج المدن مع تمسك كل الأطراف العراقية بوجود أميركا الدائم في قواعد في العراق؛ لذلك من المرجح أن يبرز سعيها

لتطعيم الجيش العراقي بالعرب (السنة) وبخاصة بعد فتح الطريق لعودة الضباط الذين خدموا في الجيش العراقي السابق ، اما الأمن فسيبقى أمن كل منطقة بيد أبنائها بشكل أساسي مع السعي لإبراز الشرطة الاتحادية في المستقبل المنظور .

وعليه فإن أزمة الحكم في العراق هي من جنس الظرف الذي يمر به العراق ، وكذلك ستسعى أميركا لاستقرار الحكم في العراق بعد أن يجري زلماي خليل زاد التعديلات المتوقعة بما يرضي العرب (السنة) مع موافقتهم بشكل نهائي على كل ما يراود زرع لتجني أميركا ما سبق أن خططت له في غفلة من المسلمين ، وانسحاق واضح منهم كما يحصل للمضبوط الذي يجري خلف من يريد اقتراسه .

المخرج والحل

إن قدراً من الوعي لدى المسلمين في العراق وخارجه على مخططات الكفر وانعكاساتها على أمة مبدؤها الإسلام ، مستذكرين أنهم أخوة تربطهم عقيدة واحدة كفيلاً بإفشال ما يمهّد الكفار له من استعداد بعضهم على بعض ، كما أن قدراً من الإرادة كفيلاً بإزاحة عملاء الكفر من زعماء منطقة العالم الإسلامي والإطاحة بهم وبخاصة وأن عروشهم قلقية ، بل تهتز بقوة ، وإذا ما حصل ذلك فلن تجرؤ أميركا على محاربة الأمة وقد انتفضت في وجهها مهما كان لدى أميركا من عتاد أو سلاح ، وما لم تصح أمتنا على ما يحاك ضدها فسترى بصورة أوضح نتيجة تقاعسها عن العمل لأخذ زمام المبادرة بيدها ، إذ ستنتج أميركا - لا قدر الله - في صياغة المنطقة من جديد صياغة تستبعد الإسلام ، عاملة على إقصاء نبضات الحياة التي يبعثها في أبناء الأمة ، وزج الأمة في متاهات من الشرذمة والفقر والعهر والانحطاط والذل بعد توجيه أقصى الضربات لكل من يحاول اتخاذ الإسلام أساساً للتخلص من هيمنتهم ، وحينذاك سيندم النادمون ، ولكن بعد فوات الأوان على انجرافهم خلف الكفر وما خططه ، ليحصد كل تلك النتائج ، بل سيضرب من يسمون أنفسهم بـ(السنة) أو (الشيعة) في العراق كفا على كف حسرة على ما فرطوا فيه من أمرهم بعد أن غاب عن وعيهم ما كاد لهم به الكفار فجعلهم يتوجهون بحرابهم إلى صدور بعضهم البعض بدل أن يغزوها في صدور الكفار . ندعو الله أن يلفظ بالمسلمين في العراق وأن يجنبهم مجازر أعد لها الأيركان المجرمون وأذئابهم إن حصل ما يعيق تنفيذ مخططاتهم في العراق الذي يراود أن يكون ما يجري له من تفتيت وفساد هو ذات ما يراود للسودان ومصر ولبنان وبقية بلاد المسلمين . ■■



الرسوم المسيئة لرسولنا الحبيب وماذا بعد؟

طبيعة فهم الأحداث السياسية

في الأحداث السياسية يبحث عادة عن المعلومات المتعلقة بالحدث، وظروف الحدث؛ أي يتم بحث واقع الحدث ثم يتم تصنيفه إن كان حدثاً محلياً أو إقليمياً أو دولياً، ولا بد أن يكون هناك وضوح في فهم الموقف الدولي؛ أي فهم واقع الدولة أو الدول التي تمسك بزمام الموقف الدولي فتصنع الأحداث، أو تؤثر فيها، حتى يمكن بعد ذلك أن يفهم واقع الحدث أو أن يتم الاقتراب من تفسيره بشكل عملي، وبعد ذلك يمكن البناء على الرأي في الحدث؛ أي يمكن لأية أمة أن تتصرف بوعي ودون أن يتم استغلال اندفاعها المشاعري في الوجهة التي يراد حملها إليها.

الحدث وظروفه

ومن نافلة القول أن تلك الرسوم لم تكن هي الإساءة الأولى التي يتم النيل فيها من عقائد المسلمين أو الأحكام الشرعية بل ومن المسلمين وماضيهم، سواء أكان ذلك في الصحف أو الأفلام أو الكتب والمنشورات في أميركا أو أوروبا، بل ولم يكن الاحتجاج من قبل الجالية أو سفراء الدول هو الأول، بل كان ذلك قد تكرر من قبل الجالية في أميركا أو الجاليات في أوروبا، وقد يكون ما سبق النيل فيه من الإسلام أعمق وأكثر سخرية واستهزاء.

وهنا يرد تساؤل هل كان الترديد الإعلامي وبخاصة من قبل بعض الفضائيات، والمتابعة الحثيثة لمتعلقات الحدث بعد النشر الإعلامي الواسع يقطر براءة من الناحية السياسية أم كان السماح بل والحث على ذلك مقصوداً وبخاصة وأنا ندرك أن هناك مواد إعلامية يتم حظر نشرها ما دامت تمس مصالح من يمسك بزمام الموقف الدولي؟ وهل كانت تصريحات بعض الزعماء في المنطقة

وردات فعل بعض الدول لمجرد التنفيس عن الشعوب والمسايمة لمشاعرها؟؟ لقد تم نشر الصور في دولة أوروبية تؤمن بكبقية دول أوروبا بحرية الرأي ومنها حرية النشر الصحفي، وتجلت ردود الأفعال الشعبية في كثير من بلدان العالم الإسلامي وبخاصة بعد التردد الإعلامي الواسع والموجه لبلاد المسلمين. وقد تباينت ردود فعل الدول الأوروبية، ووضح التردد على كثير منها، هل يتنكرون للحرية أم ينتصرون لعدم المساس بالمقدسات. وتأخر الموقفين الأميركي والبريطاني، ثم أفصح بوش وبخاصة بعد لقائه مع الملك عبد الله ملك الأردن عن ضرورة احترام المقدسات وعدم التنازل عن الحرية والتي ينبغي أن تكون مسؤولة، ثم تمت الدعوة بعد ذلك إلى ضرورة استصدار قرار دولي، يتعلق باحترام المقدسات وقبول الآخر وعدم الكراهية.

علاقة الحدث بالسياسة الخارجية الأميركية

وإذا ما سلمنا بأن أميركا هي سيادة الموقف الدولي وهي التي تملك تسييره بالوجهة التي تتطلبها مصالحها فإنه ينبغي أن يفهم واقع ما خططت وتخطط له أميركا في العلاقة ما بين أوروبا والمنطقة الإسلامية، بل وما باشرت وتباشر عمليا تنفيذه.

فقد سبق لأمركا أن طرحت مشروعاً أسمته مشروع الشرق الأوسط الموسع، وكان لأوروبا دور مرسوم، وبخاصة لدفع حلف الناتو ليكون الممسك بزمام الحالة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط الموسع، وقد برز أن هناك خلافات تمثلت في طرح مشاريع للمنطقة من قبل ألمانيا وفرنسا، وكان هناك خلاف على الأدوار وطبيعة التنفيذ، ولكن كانت الفكرة لا خلاف عليها في نشر الديمقراطية ومحاربة الفساد وإرساء حرية الرأي والتي تقتضي إعادة النظر في مناهج التعليم وممارسات الحكم، والهدف إعادة صياغة المنطقة وعدم إغفال ضرورة بقاء أمن المنطقة بيد الناتو تسخيماً من أميركا لدول أوروبا لتحمل هذا العبء الكبير.

وحتى تقبل الشعوب الأوروبية بل وتدعم هذا العبء المستقبلي كان لا بد من وجود دوافع سواء أكانت بدعم نشر الديمقراطية والحريات العامة التي تقدها شعوب أوروبا وتدين لها، وبخاصة مع إظهار مدى بشاعة انعكاس حكم الحكام المتسلطين على حال شعوب المنطقة، وإبراز ذلك كقضية ينبغي أن يتم الاندفاع من أجل حلها أو بتخويف الأوروبيين مما يسمى بالإرهاب الذي ينبع من المنطقة، ومع الإبقاء على مثل تلك الدوافع يبدو أن توسيع هوة الخلاف وإثارة حالة العداة التي تستدعي ردود فعل يمكن استغلالها وتضخيمها ستزيد من قوة اندفاع الأوروبيين

والتفاتهم إلى الأخطار المستقبلية من مناطق المسلمين وبخاصة وهي الأكثر قربا ومجاورة، ولذلك فإن إخراج مسألة أمن المنطقة وعلاقة أوروبا بها، والتي ينتظر أن يتم النسخ فيها وتفعيلها قد بدأ حيث تم الشهر الماضي عقد مؤتمر لدول الاتحاد الأوروبي حضره ولأول مرة سبعة وزراء دفاع عرب؟!

المحرقة وقضية فلسطين

ومن اللافت للنظر إثارة قضية المحرقة (الهولوكوست) من قبل الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد وهي القضية التي يبني عليها تعاطف الشعوب الأوروبية وبخاصة والغربية بما فيها الأميركية بعامة مع اليهود، ثم بعد ذلك تحدث الإثارة الإعلامية حول الرسوم لرسولنا الكريم، ويعود الرئيس نجاد ليشير موضوع خرافة المحرقة وتنشر صحيفة إيرانية واسعة الانتشار همشهري مسابقة حول المحرقة، ويتم رصد عشرات الآلاف من الدولارات لأفضل الرسومات الكاريكاتورية، ويتم تحدي الصحف الأوروبية لنشر رسوم المسابقة إن كانت الحرية هي الدافع لنشر الصحيفة الدنماركية والصحف الأوروبية الأخرى المؤازرة لها. وبعد ذلك يُحكم على إيرفلنغ المؤرخ البريطاني بالسجن ثلاث سنوات لإنكاره المحرقة رغم تراجعها، فهل حدث ما حدث من إثارات حول مسألة المحرقة عفوا دون قصد سوى مجرد ردات الفعل؟؟ والذي يترجح أن مسألة تعاطف الأوربيين مع اليهود سيتم نبشها وتحريكها كملف كان غير قابل للنقاش بين شعوب أوروبا وبخاصة وأميركا بترامن مع تحركات أميركا التي تظهر جديتها للسير في مشروع الشرق الأوسط الموسع. ويبدو أن هنالك هدفين رئيسيين يراد تحقيقهما من وراء ذلك؛ **أما الهدف الأول:** فهو تحريك ورقة ضغط على اليهود بإضعاف تعاطف شعوب أوروبا وبخاصة وأميركا مع اليهود إذا ما تم فك الحظر عن الحديث حول مسألة تاريخية مثل مسألة المحرقة، وفصل هذه الورقة التاريخية عن الحالة الدينية وطرحها للنقاش، وتجروء الإعلام الأوروبي بعد تحديه لنشر ما يسيء إلى المحرقة، بل ونبش تاريخ اليهود وتزويرهم، الأمر الذي يتحسب منه حكام إسرائيل وزعماءؤها حيث أن إضعاف التعاطف مع اليهود بعد بيان زيف ادعاءاتهم سيعطي أميركا القدرة على الضغط الواسع على اليهود والتلويح بعزلهم دوليا وبخاصة إذا ما وجد تأييد واسع أوروبا لمثل تلك التحركات الأميركية. وسيكون اليهود أمام أمرين: إما الاستجابة الفورية أو أن يزداد في الضغوطات التي يمكن أن تضرب بهم، سواء فيما يتعلق بفضح ملفاتهم المطوية، أو بالضغوطات العسكرية إن لزم الأمر من دول المنطقة وبخاصة إيران التي ستشكل رأس ما يسمى بالهلال

الشيوعي .

أما الهدف الآخر فهو إيجاد توجه أوروبي قوي نحو استصدار قانون دولي يمنع التعرض للمقدسات بالسخرية والاستهزاء ويمنع التحريض على الكراهية وما يسمى " بالتحامل الديني " وإحلال قبول الآخر واحترام مقدساته مكان ذلك كله ، وإذا نجحت أميركا في استصدار مثل هذا القانون الذي أصبحت تطالب به عشرات البلدان العربية والإسلامية ، بل واقترح بوترينغ زعيم كتلة حزب الشعب الأوروبي وكتلته أكبر كتلة في البرلمان الأوروبي تشكيل لجنة دولية " للنظر في الكتب المدرسية والتغييرات والمفاهيم المستخدمة على جانبي الخط الديني " وأوضح متحدث باسم حزب الشعب الأوروبي أن الهدف هو " فحص ما يكتبه كل جانب عن الآخر وما إذا كان سلبياً وما إذا كانت توجد أنماط أو جوانب تحيز " واقترح حزبه تشكيل لجنة من أوروبيين وشرق أوسطيين من أجل ذلك ، ويخدم ما سبق ذكره قضية إعادة صياغة المنطقة وبخاصة مع وجود تشريع دولي يحظر الكراهية ، مما سيجعل بيد أميركا تقنية مناهج التعليم في المنطقة من أي أمر يحض على كره الكفر والكفار ويأمر بقتالهم ويحض على الجهاد ، عدا عن وجود ذريعة للتدخل في المنطقة زيادة على الذرائع الموجودة من " حقوق إنسان " و " مكافحة إرهاب " ، ويصبح أي تصرف عدائي ضد النصارى أو العلويين أو اليهود مدعاة لتحرك دولي لإعطاء استقلالية وحكم ذاتي ، الذي عادة ما يفضي إلى دولة مستقلة مما يساهم في تفتيت المنطقة حسب ما تهدف إليه أميركا .

وأنة لمن نافلة القول أن تلك القوانين الدولية المرتقبة ستكون بمنزلة عصا في وجه الجاليات الإسلامية في دول الغرب لطردها غير المرغوب فيهم ، وليس أسهل من تليفق التهم وبخاصة مع نمو تواجد الجماعات المتطرفة في عدائها للإسلام والمسلمين في أميركا والغرب الكافرين .
وعليه فإن قضية الإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم إنما هي قضية سياسية ، وأنه كان هناك ما يشير إلى افتعالها ابتداءً إلا أن استغلالها لحصد نتائج تخدم السياسة الأميركية مستقبلاً وبخاصة في إعادة صياغة منطقة العالم الإسلامي من جديد هو ما سيوجب عن التساؤل وماذا بعد؟ .

﴿ويمكرون ويمكر الله وهو خير الماكرين﴾ ■■

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ .



نبذ الكراهية وإعادة صياغة المنطقة

بدأ حديث الآلة الإعلامية الأميركية عن الكراهية من منطلق بحث أسباب كراهية الشعوب المتزايدة لأميركا، والتي وصلت نسبتها ٩٠٪ تقريبا في منطقة العالم الإسلامي، وكانت امريكا قد خصصت أكثر من مرة ميزانيات من أجل تحسين صورتها، بل وكانت هيوز آخر من أرسلته الادارة الامريكية بصفة رسمية بغية رسم صورة أجمل لأميركا أمام شعوب المنطقة بخاصة. ورغم غطرسة بعض الساسة الأميركيين بحديثهم عن عدم أهمية كراهية الشعوب لهم ما دامت ترضخ لإرادتهم، إلا أن الإدارة الأميركية ماضية منذ فترة من الزمن للتأسيس لمعالجة جذرية تخفف أو تزيل الكراهية للأميركان مستقبلا.

الدهاء الأميركي وصياغة المفاهيم

من المعروف أن تغيير السلوك الإنساني يقتضي تغيير مفاهيم الإنسان، فسلوك الإنسان نحو شخص يحبه وعنده مفاهيم الحب له غير سلوكه نحو شخص يبغضه وعنده مفاهيم البغض عنه، فتغيير السلوك لا يجري بالإكراه، وإنما بتغيير نظرة الإنسان؛ ولذلك فإن الأميركيين يركزون في صياغتهم الجديدة للمنطقة على التغيير الفكري أولاً حتى يتم توجيه سلوك الأمة طبيعياً نحو ما يرسمون ويخططون.

كيف تبني أميركا المفاهيم الجديدة

الواضح أن آلة الإعلام الموجهة أميركياً وتصريحات المسؤولين الأميركيين وأتباعهم يتخذون سبلا عديدة لإقصاء المفاهيم المستهدفة وبناء المفاهيم الجديدة، ويمكن تلخيص أهمها بالآتي:

أولاً: مهاجمة المفهوم المقصود إقصاؤه بعنف، وتسليط الأضواء على ما يظن أنها جوانب سلبية مترتبة على المفهوم المستهدف.

ثانيا: تجنيد الإعلام المحلي وأقلام الصحفيين المأجورين ليكونوا رأس الحربة في مهاجمة المفهوم المقصود .

ثالثا: الاعتماد على وضع المفهوم في قفص الاتهام ودفع المدافعين عنه لاتخاذ موقف دفاعي صرف والبقاء في زاوية رد الضربات أو التهم .

رابعا: الاعتماد على بناء رأي عام للمفهوم الجديد ونشر دعاية واسعة له ليسهل تمرير قبوله ولو كان باطلا ، وحشد ما يسند قبول المفهوم الجديد بعد تضليل العقول بالدعاية الواسعة له وإظهار حيازته على رضا الجمهور .

خامسا: غرس المفهوم الجديد عن طريق مناهج التعليم وهي من أخطر السبل لتقبل عقول الناشئة لما يتم تلقيه ممن يثقون بهم .

الأهداف العامة والأهداف الفرعية

إن الهدف العام والأساسي والذي تسعى أميركا لإرسائه هو تركيز تفرداها في القرار الدولي وقيادة العالم او السيطرة عليه في هذا القرن ، وقد أكدت الدراسات التي تقوم بها مراكز البحث لديهم بل وكتابات بعض أشهر مفكريهم مثل فوكوياما وغيره بأن العقبة الكؤود تكمن في إرضاخ منطقة العالم الإسلامي ؛ لذلك كانت المنطقة من العالم هي محط اهتمام صناع القرار في أميركا ، وهذا ما يفسر وضع خطط إعادة صياغة المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الموسع) ويفسر كذلك الأعمال السياسية المبكرة لصنع الذرائع التي يراد أن تركز عليها خطط التدخل وإعادة الصياغة .
أما الأهداف الفرعية فهي مرتبطة بتنفيذ جزء من خطة عامة أو بعض متعلقاتها ، ولنأخذ مثلا على ذلك " سياسة نبذ الكراهية " وهي موضوع حديثنا .

أهداف نبذ الكراهية وتقبل الآخر

أولا: إن أول أهداف مسألة نبذ الكراهية هو إرساء أسس ثقافية بديلة تقوم على إقصاء كل المفاهيم التي تقف عائقا أمام صياغة عقول أبناء المنطقة حسب النمط الأميركي والرامي إلى بناء إسلام جديد - إسلام أميركي - بدون " أنياب أو مخالب " ، " مرن " ، " متسامح " ، تسامح المظلوم مع من ظلمه ، والمجلود مع من عذّبه ، ولا بأس من إدارة الخد الأمين لمن يصفع على الخد الأيسر ، تماما كما تم تسويق الظلم والقهر لشعوب أوروبا على يد القساوسة والرهبان حين كان يبشهم الناس ما يعانونه من ظلم الأمراء والملوك بحجة ترك الدنيا لهم والتمتع بالحياة الباقية مع (المُخلص) .

ولذلك سيكون مفهوم الجهاد ووصف الكفر مقابل الإسلام موضع نظر في إخفاثهما أو تهميشهما من برامج التعليم وخطب الجمعة . الخ والتركيز على " التسامح وقبول الآخر " ليأخذوا المساحة الأكبر في المناهج والخطب والدروس .

ثانيا: إيجاد ذريعة جديدة للتدخل الأميركي أو الإيدانة الدولية وما يمكن أن يلحق ذلك من تبعات ، وقد كانت ذريعة انتهاك " حقوق الإنسان " هي المرتكز الأساسي ، ثم أضيف لها ذريعة مكافحة " الإرهاب " ، وستكون ذريعة مكافحة نبذ " الكراهية " وعدم قبول " الآخر " مع ذرائع نشر " الحريات " و " الديموقراطية " رافعة جديدة لليد الأميركية لتطال من تشاء . ويكفي أن يظهر أقباط مصر مثلا أن هناك حالة كراهية نتيجة بعض الحوادث حتى تتمكن أميركا من التدخل على نحو ما تريد متخذة الأمم المتحدة وقراراتها أداة مناسبة للمضي في تحقيق ما تعمل على تنفيذه .

ثالثا: الكسر التدريجي لكراهية الأمة لأميركا لتسهيل انقياد الأمة ودخولها بيت الطاعة الأميركي . وبما أن مقاومة أميركا لحوادث الكراهية في العالم بنفسها ومن خلال تسخير الأمم المتحدة وهيئاتها سوف تشتد ، وهذا من شأنه أن يكون لافتا لأنظار أهل المنطقة ، فإن عليها أن تراقب ذلك بعوامل أخرى تساعد على إزالة حالة الكراهية لأميركا ؛ من مثل ظهور أثرها في مساعدة بلد ما في المنطقة في التخلص من كابوس أحد حكامها الجاثمين على صدرها وتنتظر الخلاص منه .

رابعا: تسهيل حالة الميوعة الثقافية والانهيال الخلقي ، ذلك أن نبذ " الكراهية " كمفهوم غائم سيندرج تحته شطب وتأويل مفاهيم إسلامية كثيرة وسيتم توجيه السلوك لقبول من يُصنفون بكونهم أعداء واستساغة ما يحملونه من أفكار وسلوكيات ، كما سيكون كذلك مدخلا للتعمير باعتبار أن طغيان الحالة الغرائزية تستهوي من يضعون عقولهم جانبا ؛ وهكذا ستكون حالة الانهيال الأخلاقي نتيجة طبيعية لذلك .

خامسا: جعل الإسلام وأفكاره بعد نشر مفهوم قبول الآخر لا تختلف عن أية أفكار أو آراء أخرى ذلك أن الرأي " الإسلامي " سيصبح ، كما تخطط له أميركا ، رأيا من الآراء قد تم إسقاطه عن منزلته باعتباره وحيا إلهيا أو مما أرشد إليه الوحي . والخطورة هنا تكمن في أن يصبح الإسلام مجرد كهنوت لا يتجاوز عتبات دور العبادة ولا يمت للحياة بصلة ، يرد عليه ولا يؤخذ منه .

مدلول الكراهية في الإسلام

لم يعرف الإسلام مثل هذا المصطلح الدخيل بما يحمل من مدلول ، والذي يأتي في سياق الحملة الأميركية على الإسلام الذي ينظر إليه باعتباره عقبة كؤودا أمام بقاء وتفرد أميركا في هذا القرن .

ففي الوقت الذي تبث فيه أميركا وحلفاؤها الظلم والقهر والاستغلال ونهب المقدرات وظلمات عقيدة فصل الدين عن الحياة وقوانين البشر المتألهين على الله نجد الإسلام يعلن أن رسالته إنما هي رحمة للعالمين ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ونورا يضيء جنبات الأرض التي ملئت ظلمة وقهرا نتيجة العقائد الأراضية وقوانين البشر ﴿الرَّ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ والخير ﴿يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ والهداية " لأن يهدي الله رجلا على يديك خير لك مما طلعت عليه الشمس " ولنتنبه هنا إلى هداية البشر التي لا يعدلها من الخير الدنيا كلها .

وأمام ما يتميز به الإسلام على الكفر ، لم يكن العداء أو تعيين الأعداء فيه إلا بمقدار العلاقة على أساس العقيدة وليس لذات العداء أو منافع شخصية أو لنظر عرقية أو ما شاكل ذلك ﴿ إِنَّمَا يَنهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ فالموضوع كفر يعادي الله ورسوله والمؤمنين . وما عدا ذلك فإن الله أمرنا بطاعة الوالدين ولو كانا كافرين ، ما لم يأمرنا بمعصية ﴿ وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ ولم ينهنا عن مودة الزوجة الكافرة (نصرانية أو يهودية) ، ولم يجعل أهل الذمة في الدولة الإسلامية إلا رعايا يعيشون كما يعيش المسلمون " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " ، " من أذى لي ذميا فقد أذنته بحرب " بل جعل إيذاء الذمي إيذاء لرسولنا الكريم " من أذى ذميا فقد أذاني " وقد نص القرافي وابن حزم (على أن من حق حماية أهل ذمتنا إذا تعرض الحريون لبلادنا ، وقصدوهم في جوارنا ، أن نموت في الدفاع عنهم ، وكل تفریط في ذلك يكون إهمالا لحقوق الذمة) ويقول القرافي : (إن من واجب المسلم للذميين الرفق بضعفائهم ، وسد خلة فقرائهم ، وإطعام جائعهم ، وإلباس عاريهم ، ومخاطبتهم بلين القول ، واحتمال أذى الجار منهم مع القدرة على الدفع ، رفقاً بهم لا خوفاً ولا تعظيماً ، وإخلاص النصح لهم في جميع أمورهم ، ودفع من تعرض لإيذائهم ، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم وأن يفعل معهم كل ما يحسن بكريم الأخلاق أن يفعله) .

فلا وجود إذن للكرهية بالمفهوم الأميركي في الإسلام ، بل لا توجه الكراهية إلا باعتبار اتباع الإنسان لغير دين الله ، ففي الوقت الذي يحب الولد المسلم والده ويشعر تجاهه بمشاعر الأبوة الكاملة ، يكره الولد في والده كفره واعتقاده غير دين الإسلام .

الفرق بيننا وبينهم

إن البون شاسع بين من يوزع الأحقاد العرقية والطائفية والمذهبية وبين من يجمع البشر ويوحدهم ليعيشوا في ظل الإسلام لا يُظلمون ولا يُظلمون، لهم ما لنا من الإنصاف وعليهم ما علينا من الإنصاف، فتحت راية الإسلام لا يعيش البشر مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة والعاشرة مثلما يعامل أبناء العالم الثالث كما يطلقون عليهم في دول الغرب بعامّة؛ يعانون من قوانين تكبلهم أو تهمشهم أو تزدرهم .

ما الذي يتوجب فعله

إن أول ما ينبغي فعله هو الوعي على أهداف الكفار العامة والفرعية، ومن ثم العمل على كسر المد القومي لقدرات الكفار على بث المفاهيم والمصطلحات التي يريدون ترويجها عند المسلمين وعدم التراخي في استعمال المنابر التي تخاطب العقل عند الجماهير، والتصدي لكل الأفلام التي تشكل أبقا للكفار واستخدام الاتصال الحي بكل أشكاله للاتصال بالناس جماعيا أو فرديا لبث الوعي الصادق بينهم، بل واستعمال كافة الوسائل من إرسال الرسائل او النقاشات عبر الانترنت وصياغة الشعارات كمواد دعائية تسخر لمواجهة الحملة الواسعة من الكفار إعلاميا ومنهجيا وتشريعيا .

والأمر الآخر والخطير هو انتباه أبناء الأمة المنتمين لبعض "الحركات الإسلامية" من الانزلاق وتسخير طاقاتهم الضخمة والموثوقة لدى جزء وافر من أبناء الأمة لخدمة الكفار عن غير قصد، وذلك أن أميركا تريد في هذه المرحلة بالذات تسخير ما تسميه "بالحركات الإسلامية المعتدلة" لخدمة أهدافها في إعادة صياغة المنطقة ومن ذلك الترويج لمفاهيمها من "ديموقراطية" و"حريات" و"تسامح" و"قبول الآخر" و"نبذ الكراهية" و"مكافحة الإرهاب" . الخ، وإن في ذلك الخسران في الدنيا والآخرة، والعياذ بالله . والطامة أن يجري تبرير السير في ركاب الكفر وتنفيذ مخططاتهم لمجرد تصور قاصر عن أهداف الغرب في استدراج المخلصين إلى فخاخه، فإلى التفكير ثم العمل وليس العمل دون تفكير، وليس أي تفكير، بل تفكير الواعي على ما يحيط به وتوسيع الأفق لتكون النظرة أشمل وأصوب؛ ذلك هو طريق النجاة، فاستلام الوزارة أو السيطرة على مجلس النواب لا يعني شيئا إيجابيا ما دام يجري في ظل دول تقدر فيها دساتير الكفار، وتطبق فيها قوانينهم، وتحترم فيها الأعلام والحدود، وقد يتهجج فيها بالتفتيت باسم "الفدرالية" بعد زرع الكراهية والبغضاء التي تنبع من كفر أميركا وأتباعها وأذنانها. ■■



نظرة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي جرت مؤخراً في فلسطين، نموذج من نماذج الهيمنة الأمريكية على بلاد المسلمين، ومؤامرة من المؤامرات التي تدبرها أمريكا للبلاد والعباد باسم الديمقراطية والتحرر.

ولا أدل على ذلك من أن الديمقراطية كانت عنواناً بارزاً لتلك الانتخابات، طغى على العناوين الأخرى، وكان الأسلام فيها مجرد شعار، لا واقع له ولا تأثير. وكل المشاركين في الانتخابات -على إختلاف توجهاتهم السياسية- اتخذوا من الديمقراطية شعاراً لهم في حملاتهم الانتخابية.

ويستطيع كل سياسي أن يرى بوضوح أن هذا ما تريده أمريكا وما تسعى إلى تثبيته في بلادنا، فأمرىكا هي التي أجبرت إسرائيل على فتح صناديق الاقتراع في مدينة القدس، بعد أن كانت قد أعلنت على الملأ: أنها لن تسمح بإجراء الانتخابات في مدينة القدس. وأمريكا أيضاً هي التي أجبرت حركة فتح ورئيسها محمود عباس الرئيس الفلسطيني على إجراء الانتخابات في وقتها المحدد، ولم تسمح أن تتأخر الانتخابات يوماً واحداً عن موعدها المحدد والمقرر، بل وجعلت للفلسطينيين جميعاً -في القدس وغيرها- الحق في الانتخابات.

وأمرىكا هي التي صنعت الانتخابات، وأرسلت الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر للقدس - مع غيره من المراقبين - لمراقبتها في القدس وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وكانت النتيجة أن فازت حماس بنصف المقاعد في القدس رغم أنف إسرائيل ورغم معارضتها. ولقد مدح كارتر الانتخابات الفلسطينية، وذكر أنها من أكثر الانتخابات ديمقراطية. وهذا هو ما اتفق عليه جميع المراقبين الذين جاؤوا من دول متعددة من العالم لمراقبة الانتخابات في فلسطين.

فيا ترى ، ماذا تريد أمريكا من وراء ذلك؟! هل تريد الإسلام وعودة الإسلام إلى واقع الحياة؟! وهل تعمل أمريكا لعودة الإسلام؟! .

إن أمريكا تريد إحياء شعار (الإسلام هو الحل) في العالم الإسلامي كله ، وهي تريد الإسلام الذي تسميه بالإسلام المعتدل ، والإسلام الذي تسميه بالإسلام الديمقراطي ، الإسلام الذي يسير أصحابه كما تطلب منهم أمريكا ، وتمهد لهم السبل ، وإن أظهرت لهم العداوة والبغضاء ، وإن أظهروا لها العداوة والشحناء .

ومتى كان الإسلام ديمقراطياً؟! والديمقراطية نظام كفر تدعو له أمريكا وتروج له ، فالإسلام هو الإسلام ، إسلام واحد ، هو الذي أنزله الله وأوحى به إلى رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم ، ليبلغه للعالمين . وليس هناك إسلام ديمقراطي وإسلام غير ديمقراطي ، وليس هناك إسلام معتدل وإسلام غير معتدل ، فهذه تسميات من إفتراءات الكفر وأعدائه ، بل من تخرصات أمريكا ، وليس فيها للحق نصيب . فالإسلام هو الإسلام وغيره هو الكفر البواح الصراح .

وإلى متى يبقى الكفر وأهله هم السادة في بلادنا؟ وهم المتحكمون في مصائرنا؟ وإلى متى تبقى أمتنا غافلة عن أمرها ، مضيعة لحقوقها؟ وهي تضع مصير أبنائها بأيدي الكفار وأذئابهم ، بل ومنذ حوالي قرن من الزمان والمسلمون في غياب والأمة في غيبوبة ، يتصرف بها أعداؤها ، وليس لها من الأمر من شيء؟

فمتى تستفيق أمتنا من سباتها وتعود إلى رشدها وعزها؟؟ ومتى ترفع عنها غضب الله وسخطه؟

إننا نرجو الله أن تفيق أمتنا من نومها وأن تنهض من كبوتها ، وأن تعود إلى دينها وأن تطيح بكل القائمين على أمرها في بلاد المسلمين من ملوك ورؤساء وأمراء وحكام ، وتقيم دولة الإسلام ، ففيها وحدها العزة والكرامة ، وفيها النصر على الأعداء ، وفيها كل الخير ، وعندها سيكون النصر حليفها ، فإنها إن نصرت الله فإن الله ناصرها ، وإن بقيت على هذه الحال ، فليس لها إلا الخذلان ، فاختاري أيتها الأمة الكريمة ما فيه عزك ورضى الرحمن ، وإن الله سائلك ومحاسبك وهو على كل شيء رقيب .

واخيراً: ﴿وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾ . ■ ■ ■



العلمانيون الجدد

تعني العلمانية ببساطة قطع صلة الإنسان بالخالق، وترك تنظيم شؤون الحياة بما يصلح شأنه في كل زمان ومكان. فهي باختصار فصل الدين عن الحياة وفصله عن الدولة والسياسة، ويترتب على ذلك القول بالديمقراطية كنظام ضامن لحريات الإنسان الأساسية، ووضع الإنسان نظامه بنفسه لاختيار من يحكمه بهذا النظام.

عند ظهور النهضة الأوروبية في القرن التاسع عشر والتي كان ركيزتها المبدأ الراسمالي القائم على أساس فصل الدين عن الحياة، وأعتبر أن الديمقراطية الإطار السياسي لذلك المبدأ، ظهر في بلاد المسلمين قلة من المفكرين ممن نادوا بذات الطرح إلى جانب العلمانيين الذين أطلق عليهم اسم التنويريين، إلا أن طرحهم لم يصادف قبولاً جماهيرياً، فبقيت تلك الأفكار متداولة في بعض الأوساط السياسية والفكرية، ولولا التطبيق الفعلي للمبدأ الراسمالي في التشريع ورسم سياسة التعليم على أساسه لاندثرت تلك الأفكار منذ أمد بعيد. إلا أنه منذ أكثر من عقدين من الزمن وبالتوازي مع ظهور ما يسمى (بالصحوة الإسلامية) أخذت أفكار الاسلام المتعلقة بالدولة والمجتمع تفشو بين المسلمين، وبدأ يتشكل رأي عام قوي حول المفاهيم الإسلامية الأساسية كالخلافة والجهاد ووحدة المسلمين، مما أدى إلى احتدام الجدل في الطرف الآخر (معسكر الغرب الكافر) حول:

١- كيفية التعامل مع ظاهرة (الصحوة الإسلامية) رغم الجهود التي بذلت والأموال التي أغدقت لعلمنة المسلمين إلا أنها لم تجد شيئاً يذكر، فعاد الرأي الاستصالي لحملة الدعوة الإسلامية وجرب في العديد من البلدان ولم ينجح.

٢- كيفية احتواء هذه الظاهرة بعد فشل الاسلوب القمعي:

استقر رأي دول الكفر على استمالة بعض (الاسلاميين) من أجل تمييع أفكار الإسلام ومفاهيمه، ومحاولة التوفيق بين الإسلام والواقع وأطلقوا عليهم اصطلاح (المعتدلين) وما

عداهم فهم متشددون متطرفون أصوليون ، تم عزلهم عن وسائل الإعلام ومهاجمتهم علناً وتغيير الناس منهم وإيهامهم أن ما يطر حونه غير قابل للتحقيق لعدم مواءمته للعصر . وقد أصبح الكفار وأعدائهم يرتكزون في حربهم على الإسلام وتمييع أفكاره ومفاهيمه على ثلاثة محاور :

(١) المسلمون الذين يطرحون الإسلام بشكل مجزأ فيركزون على النواحي الفردية من عقائد وعبادات وأخلاق ويهملون سائر الأحكام الشرعية المتعلقة بالدولة والمجتمع ، وهو ما يسمى (بالإسلام الرسمي) . وقد بات هؤلاء معروفون لدى جمهرة المسلمين وبذلك انحسر تأثيرهم .

(٢) العلمانيون الذين شرعوا من جديد بمخاطبة الناس بضرورة تبني طريقة الغرب في العيش والحياة ، ويدعون دول الكفر علناً لتخليصهم من الأنظمة القائمة ليحاكوا الغرب في طريقة عيشه ، وهؤلاء خطرهم لا يزال قائماً وإن بدرجة أقل .

(٣) الذين يرفعون شعار الإسلام دون تحديد لما يريدونه من الأفكار والأحكام الشرعية على نحو يميع أفكار الإسلام وأحكامه ، وتضليل المسلمين عن الفهم الصحيح للإسلام ، فلجأوا إلى محاولة التوفيق بينه وبين الراسمالية بحيث يتم تسويق الأفكار الراسمالية من حرية وديمقراطية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل بثوب إسلامي على أساس أنها لا تتخالف الإسلام . وبناء على ذلك انسأقت حركات وأحزاب ، وقام بعض العلماء يرفعون شعار الإسلام ويحشدون الناس حولهم وجل همهم منصب على تطبيق الإسلام في الناحية الفردية من عبادات وأخلاق ، أما أحكام الإسلام الأخرى التي تنظم شؤون الدولة والمجتمع فلا يلتفتون إليها ولا يسألون عنها من مثل هل تجوز المشاركة في الدعوة الأمريكية إلى الإصلاحات في مصر؟ وما حكم الاشتراك في الاستفتاء على دستور وضعي؟ وما حكم المشاركة في الوزارة الجاهلية؟ وما حكم الاشتراك في العملية الانتخابية تحت سقف أوسلو وخارطة الطريق وتحت حراب الاحتلال؟ والمجال واسع والأمثلة عديدة .

إننا بتنا نشاهد أنه في ظل تقلص الخطاب العلماني أن أميركا والغرب الكافر معها رأوا أن هذا القسم (ما أطلق عليه اسم الحركات الاسلامية المعتدلة) هو الأمثل لضرب الإسلام وحرف المسلمين عن دينهم ، بتفريخ الفتاوى الشرعية لكل ما دعوا إليه من مثل (احترام الآخر والتعددية السياسية) و(حوار الأديان) و(التقاء وتحالف الثقافات) ، ولعل خير شاهد

على ما ذهبنا إليه هو حزب العدالة والتنمية التركي ، ومن ينظر كيف جاء للحكم وما يتذرع به من الواقعية في مواجهة الأحداث واستخذه أمام الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا عضواً فيه ، ليجدُ خير دليل على صحة ما نقول .

لذلك يتوجب علينا نحن المسلمين أن نحذر افراداً وجماعات بخاصة من الإنجرار وراء الكفر وأعوانه والوقوع في مكائده وحباله ، قال تعالى : ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾ .

وعليه ندعوكم معشر المسلمين إلى عدم الانجرار وراء الأبواق التي تصدح بالتلوّث الإعلامي والتضليل الفكري والسياسي ، كما نناشدكم أن تمسكوا بحبل الله المتين وعرى الإسلام القوية ، وأن نعمل جميعاً بإخلاص لاستئناف الحياة الإسلامية ، وإقامة الدولة الإسلامية التي تضع أحكام الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ في الدولة وعلاقات المجتمع .
﴿لئلا هذا فليعمل العاملون﴾ ■■

* * * * *

مجرد خبر للتأمل

بعد انتخاب حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن لأمينه العام الجديد السيد زكي بني ارشيد ، أثنى هذا الأخير ومن خلال موقع الحزب على الانترنت على تصريحات الملك عبد الله حول عدم قلق الحكومة من احتمالات فوز " الإسلاميين " في أية انتخابات ما داموا ملتزمين بالديمستور ، وأضاف أنها تذكره -تصريحات الملك- (بقيادة الملك حسين (رحمه الله) للانفراج السياسي وتأسيسه لمشاركة شعبية متميزة في المنطقة لفتت أنظار العالم) وقد كان المهندس عزام الهنيدي رئيس كتلة حزب العمل في البرلمان الأردني قد صرح عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في فلسطين بأن الأخوان لا يمانعون من استلام الحكومة !!؟ .

قراءات**

بريجنسكي مهندس (الجهاد الأفغاني)

(وعلى أي حال فقد انتهت مداوالات مجلس الأمن القومي الأمريكي برئاسة " جيمي كارتر " صباح ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ بتوجيه رئاسي يقضي بـ:

" أن يتوجه مستشار الرئيس للأمن القومي " زبغنيو بريجنسكي " إلى منطقة الشرق الأوسط بادئا بالقاهرة لمقابلة الرئيس (أنور السادات) والبحث معه في تنظيم جهد إسلامي شامل يساند المقاومة الإسلامية الأفغانية في مواجهتها لجيش الاحتلال السوفييتي ، ثم يتوجه مستشار الأمن القومي بعد القاهرة إلى الرياض لمقابلة الملك خالد ولي العهد الأمير (فهد) ووزير الدفاع الأمير (سلطان) ويجري معهم محادثات تضمن حشد موارد السعودية ونفوذها لقيادة (جهاد إسلامي) ضد الشيوعية في أفغانستان ، وإذ انجح (بريجنسكي) في مهمته مع الرئيس السادات فإنه يستطيع أن ينقل إلى القادة السعوديين ما يطمئنهم إلى أنهم ليسوا وحدهم (في ساحة الجهاد) .

" وأخيرا يتوجه مستشار الأمن القومي إلى باكستان ليقوي موقف الحكومة فيها بموارد السعودية ونفوذها - وبثقل مصر ووسائلها- وحتى تثق هذه الحكومة في إسلام آباد أنها سوف تكون وسط عمل إسلامي يلتف فيه من حولها ويجمع على أرضها قوى الإسلام وإمكاناتها " .

وكان ذلك حلم باكستان الذي بدا بعيدا المنال - والآن أصبح في متناول اليد! .

وطوال الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٨٠ كان (زبغنيو بريجنسكي) مستشار الرئيس (جيمي كارتر) للأمن القومي في زيارة سرية ممتدة للشرق الأوسط .

يوم ٣ يناير قابل الرئيس (أنور السادات) لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة ، وفي اليوم التالي ٤ يناير كان في جدة يقابل الأمير (فهد) والأمير (سلطان) ويوم ٥ يناير وصل (بريجنسكي) إلى إسلام آباد ليرتب الأرضية للجهاد باسم الإسلام ضد الإلحاد .

* * * * *

لكن العملية كما اتضح الآن كان وراءها أكثر مما ظهر منها — لأن الجهاد الإسلامي الذي أعلن ضد الاتحاد السوفيتي وإنما كان: خطوة وسط سياق جرى قبلها واستمر بعدها: — كانت الخطوة الأولى قراراً أميركياً بإزعاج السوفييت في جمهورياتهم الجنوبية من قواعد أفغانستان.

— والخطوة الثانية تصعيد هذا النشاط وتكثيفه إلى درجة تضطر السوفييت إلى التدخل العسكري. — وأخيراً تجيئ الخطوة الثالثة وهي إعلان الجهاد عندما يقع الدخول السوفيت المأمول والمطلوب. وذلك سياق الحقائق التي تكشف أخيراً أن (بريجنسكي) كان يتستر عليها بأستار سميكة من الغموض، لكنه أخيراً فتح خزائن ذاكرته (وأوراقه) واعترف في حديث طويل مع المجلة الفرنسية "لانوفيل أوبسرفاتور" اعترافاً كاملاً وافياً — وقد جرى الحديث بالنص التالي:

سؤال: إن المدير السابق لوكالة المخابرات الأميركية "روبرت جيتس" كتب في مذكراته التي صدرت أخيراً بعنوان "من الظلال" أن المخابرات الأميركية بدأت تساعد "المجاهدين" في أفغانستان بشكل مكثف قبل ستة شهور من دخول الجيش السوفياتي إلى ذلك البلد. وقد كنت في تلك الأيام مستشاراً للأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة. ومعنى ذلك أنك تعرف وأنه كان لك دور. فهل ما ذكره "جيتس" صحيح؟

بريجنسكي: نعم. طبقاً لما تقول به السجلات الرسمية. فإن الولايات المتحدة لم تدخل بثقلها في أفغانستان إلا سنة ١٩٨٠ بعد أسابيع من دخول القوات السوفيتية إلى كابول. لكنه في التاريخ الحقيقي (بصرف النظر عما تقول به السجلات) فإن التدخل الأميركي لمساندة "المجاهدين" بدأ قبل ذلك بستة شهور.

لإنني يوم ٣ يولييه سنة ١٩٧٩ عملت على إصدار توجيه رئاسي من "كارتر" بتقديم المساعدات الممكنة إلى العناصر المعادية للسوفييت في كابول، وفي ذلك اليوم كتبت للرئيس مذكرة قلت فيها: "إن موقف السوفييت يزداد صعوبة في أفغانستان مع كل يوم، واعتقد أننا إذا رفعنا الضغط درجة، فاعتقادي أن الاتحاد السوفيتي سوف يرغم على التدخل عسكرياً ومباشرة في أفغانستان". سؤال: معنى ذلك أنك فعلت ذلك عامداً لاستفزاز السوفييت؟

بريجنسكي: ليس بالضبط. نحن لم نقم بـ "زق" الروس حتى يتدخلوا، ولكننا عارفين بما نفعل — رفعنا درجة احتمال تدخلهم — وقد حصل.

سؤال: هل معنى ذلك أن الروس كانوا على حق في تبرير دخولهم إلى أفغانستان على أساس

أنهم اضطروا إليه لمواجهة عملية سرية تقوم بها الولايات المتحدة ضدهم؟ كانوا يقولون ذلك ولم يكن أحد يصدقهم والآن يظهر أن فيما قالوه شيئاً من الحقيقة، وذلك أمر يدعو إلى الأسف.

بريجنسكي: الأسف على ماذا؟ إن العملية السرية التي قمنا بها كانت فكرة رائعة، لقد أدت إلى دخول السوفييت في فخ تمنينا أن يدخلوا في مثله وقد دخلوا. فهل تريدون أن أقول لكم أنني أسف على مخطط وضعناه ونفذناه بامتياز.

يوم تدخل الروس بجيشهم في أفغانستان كتبت للرئيس "كارتر" مذكرة قلت له فيها: "إن أمامنا الفرصة الآن لكي نجعل الاتحاد السوفييتي يذوق مرارة الكاس التي شربناها في فيتنام. والحقيقة أننا ولمدة عشر سنوات جعلنا الروس ينزفون دماً ولا يستنزفون جهداً فقط؛ فهم حين دخلوا أضروا باقتصادهم وأرهقوا سلاحهم وأضعفوا معنويات جنودهم وأضروا بهيبتهم، وذلك أدى في النهاية إلى تمزق الامبراطورية السوفيتية.

سؤال: هل تعرف أن ذلك معناه أنكم أعطيتم السلاح للإرهابيين الذين أصبحوا أعداء لكم. . . أنكم خلقتهم بذلك صورة الإسلام الإرهابي؟

بريجنسكي: أيهما أفضل للغرب: انهيار الاتحاد السوفييتي، أو ممارسة الإرهاب بواسطة بعض الجماعات الإسلامية؟ أيهما أخطر على الغرب: طالبان أو الاتحاد السوفييتي؟

سؤال: لكن الإرهاب الإسلامي يمكن أن يتحول إلى موجة عالمية؟

بريجنسكي: هذا كلام فارغ، يخلط بين الإسلام وبين مظاهر العولمة، لننظر إلى الأحوال الإسلامية بدون تهيج، هناك دين له احترامه وله أتباع يقدر عددهم بمليار ونصف المليار من الناس، لكن الدين لا يجمع هؤلاء سياسياً في التحليل الأخير. ما الذي يجمع مسلماً أصولياً من السعودية، أو مسلماً عسكرياً من باكستان، أو مسلماً معتدلاً من المغرب، أو مسلماً متعلماً من مصر، أو مسلماً قبلياً من وسط آسيا؟ لا شيء! }

هكذا تكلم الرجل الذي "صمم" و"هندس" مشروع الجهاد الإسلامي في أفغانستان -متواصلاً فيه مع استراتيجية أميركية ثابتة جرى وضعها من قبل زمنه وزمن رئيسه "جيمي كارتر" - بهدف كسب معركة كان عليها أن تدور في أفكار الناس وعقولهم، والهدف أن تتفوق الرأسمالية الأميركية ومثالها -الإمبراطوري).



« المجتمع المدني »

واقع المصطلح والموقف الشرعي منه

تجتاح العالم الإسلامي هذه الأيام موجة من الأفكار الغربية التي يروج لها لترسخ أعرافا جديدة في المجتمع في العالم الإسلامي، وإلى جانب ذلك دعاية واسعة لمفاهيم الحضارة الغربية، كالديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتحرير التجارة والاقتصاد، كما يروج لما يسمى بـ "المجتمع المدني"، وما يسمى بدولة المؤسسات، وتفعيل دور مؤسسات "المجتمع المدني" . . . الخ بشكل واسع، وانبرى السياسيون والصحفيون وأهل الرأي، للكتابة حول هذه الأفكار والمفاهيم السياسية، شارحين ومبينين أهميتها للإنسان وتقدمه الحضاري والمادي، لافتين النظر لمواءمتها للحياة العصرية وضرورة تبنيها لبناء مجتمع جديد يقوم على " المشاركة بمعناها الواسع تشريعا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ". والمجتمع الجديد الذي يُرَوَّجُ له في البلاد الإسلامية على وجه الخصوص، وفي بقية دول العالم غير الرأسمالية بشكل عام هو ذات المجتمع الذي يفصل فيه الدين عن الحياة، وبمعنى آخر فصل الدين عن مؤسسات المجتمع الحكومية منها والأهلية، وهو ما اصطلاح عليه حديثا بـ "المجتمع المدني" أو دولة المؤسسات .

والواضح للمراقب العادي أن هذه الدعاية الواسعة لما يسمى بـ "المجتمع المدني" إنما هي للتصدي لأفكار الإسلام السياسية التي بدأت تنمو بذورها بشكل واضح منذ السبعينات من القرن الفائت متزامنة مع نمو رأي عام لها في أوساط الأمة المختلفة .

ذلك أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات من القرن الفائت وانتهاء المبدأ الشيوعي دوليا وعالميا، وتركز التحول الواضح في الرأي العام على امتداد البلاد الإسلامية، والذي جعل الأفكار الإسلامية هي السائدة في المجتمع في العالم الإسلامي، نشطت أميركا دوليا وعالميا لنشر أفكارها وحضارتها بين الشعوب والأمم، فأضافت إلى الأعمال السياسية والعسكرية التي كانت تستخدمها لبطن نفوذها وهيمنتها على دول العالم، أضافت إلى ذلك الأعمال الثقافية لجعل الرأسمالية المبدأ المتفرد عالميا، ولم تكتف بذلك بل جندت الرأي العام العالمي لنشر فكرتها ووجهة

نظرها في الحياة، واستخدمت لذلك المؤتمرات العالمية وسلطت عليها الأضواء، وأبرزت القرارات التي خرجت بها هذه المؤتمرات، وخصوصا القرارات المتعلقة بتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وكذلك المتعلقة بحرية التجارة واقتصاد السوق، وجندت لذلك عملاءها عملاء الفكر والسياسة من السياسيين والكتاب، وجندت لها كذلك ما يسمى بـ "المنظمات الإنسانية" لمتابعة تنفيذ تلك القرارات من قبل الدول المعنية، وبالتالي التدخل ولو بالقوة لتنفيذها بعد أن تُسن تشريعات على شكل قوانين وأنظمة، باعتبارها "إصلاحات" لبنية الكيانات السياسية القائمة.

نشأة مفهوم المجتمع المدني

إن مفهوم "المجتمع المدني" كمفهوم سياسي يسعى الغرب الكافر لترويجه في بلاد المسلمين لإعادة تركيز نفوذه فيها انطلق من مجموعة أصول فكرية وثقافية عامة، مرتبطة بنشأة الدولة الحديثة وبلعبة أو سياسة "دوران السلطة" وانتقالها من جهة إلى أخرى في الفكر الغربي الحديث، حيث تقضي مجموعة المفاهيم هذه بأن تنظيم المجتمع، شأنه في ذلك شأن نظام الدولة، أمر بشري، فلا علاقة له بقدسي أو بمقدس، وإنما أساسه التعاقد الاجتماعي والقول بسيادة الشعب من جانب، والسييل إلى بلورة الإرادة المجسدة لذلك التعاقد الاجتماعي وهو الاختيار الحر أو الانتخاب من جانب آخر، والضمان في العملية كلها هو إمكان مراقبة السلطة ومحاسبتها، محاسبة تبلغ درجة استبدالها بسلطة أخرى غيرها بالطرق والوسائل المشروعة من جانب ثالث.

وعلى ذلك كان مفهوم "المجتمع المدني" مرتبطا في نشأته وتطوره وفي بلورته في صورته الراهنة بالتاريخ الغربي حيث قام بصياغة نظرية "المجتمع المدني" فلاسفة ومفكرون عديدون، وانطلق أولئك المفكرون من محاور ثلاثة رئيسية لفكرة "المجتمع المدني" وهي القول بوجود حالة للطبيعة في مقابل حالة للمجتمع، والقول بالتعاقد الاجتماعي، والقول بفكرة السيادة.

وعن هذه المحاور الكبرى الثلاثة تنتج أفكار أخرى، فاعلة، هي بمنزلة المكملة أو المساعدة في فهم "النظرية الليبرالية" وأخصها: "المواطن، الملكية، الديمقراطية".

وجود حالة للطبيعة مقابل حالة المجتمع

أما القول بوجود حالة للطبيعة في مقابل حالة المجتمع فيرى هؤلاء الفلاسفة والمفكرون أن الإنسان قد مر بحالتين: حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش (داخل المجتمع)، ويسلك وفقا لأوامره وضوابطه، والحالتان متناقضتان تناقضا كليا، وهذا ما يتفق عليه هؤلاء الفلاسفة والمفكرون على اختلاف اعتقاداتهم ولكنهم يختلفون حول طبيعة تلك الحالة ذاتها. حيث يرى بعض أولئك

الفلاسفة والمفكرون أن حالة الطبيعة هذه كلها حالة شقاء وبؤس ، فهي حالة الحرب المطلقة المتصلة ، وهي حالة يكون فيها الإنسان " ذئبا مقابل الإنسان الآخر " فالإنسان يعيش في هذه الحالة بموجب قانون واحد هو قانون " الحق الطبيعي " ، وهذا القانون الأخير يعطي كل إنسان " كامل الحق في ممارسة قدرته الشخصية من أجل حفظ طبيعته الخاصة ، أو بتعبير آخر من أجل حفظ حياته الخاصة " . فلا ضوابط ولا موانع تقوم في وجه هذا الحق سوى ضوابط القوة ، وهذه لا حدود لها ما دامت متفاوتة ومختلفة من أجل الحصول على الشيء الواحد ، فلا بد أن يؤول الأمر بهما إلى العداوة متى لم يكن بإمكانهما أن يستمتعا بذلك الشيء بكيفية مشتركة ، ولذلك أنه " إذا زرع إنسان ما زرعا أو غرس غرسا أو ابنتى بناينا أو استعمر أرضا فإن آخرين ، من بني جلدته ، يقبلون عليه وقد وحدوا قواهم وتأهبوا لكي ينتزعوا منه ما يملكه " .

كما يرى هؤلاء أن هناك في الطبيعة قوانين " وقانون الطبيعة مبدأ ، أو قاعدة عامة اكتشفها العقل وهي التي بموجبها يحرم على البشر أن يفعلوا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدمير حياتهم أو ينزع عنهم الوسيلة إلى رعايتها وحفظها " أي أن قانون الطبيعة هذا يعني من وجهة نظرهم ذلك القانون الذي يقضي بأن علي أن أعامل الناس على النحو الذي أحب أن يعاملوني به ، ولذلك فإن " العدالة ، والمساواة ، والاعتدال ، والرحمة " مفاهيم تندرج كلها في قوانين الطبيعة ، وفي مقابل ذلك يكون " الانحياز والانتقام والخيلاء وما إلى ذلك " من مضادات تلك القوانين ؛ لأن الجميع ينفر منها بطبيعته ، لذلك لا يكون من سبيل آخر ، من أجل منع ظلم البعض من الناس للبعض الآخر وتقويم ذلك سوى سلطان القوة ، ولذلك فإنه لا سبيل لرفع هذا الحيف ودفع هذا التفاوت الذي لا أصل طبيعيا له ، إلا في البحث عن صيغة جديدة من العيش والوجود ، فلا بد من القول بوجود الانتهاء إلى " إقرار تعاقد اجتماعي " بين الموجودين داخل المجتمع الواحد .

هذه خلاصة فكرة حالة الطبيعة عند فلاسفة ومفكري الغرب التي تمخض عن القول بها ما يسمى بمفهوم " المجتمع المدني " ، وعند التدقيق في واقع هذه المقولة ، ومدلولها يتبين أنهم انطلقوا في نظريتهم هذه من نظرتهم الخاطئة للمجتمع حيث يرى جمهور المفكرين الغربيين أن المجتمع يدخل فيه المكان كالمدينة مثلا ، والمدينة هي البلدة الكبيرة المسورة ، وهذا الواقع مأخوذ من نظرة الفلاسفة القدماء كأرسطو وأفلاطون إلى الدولة والمجتمع حيث لم يتصوروا الدولة بدون المدينة ، ولا المدينة بدون دولة ، ولذلك تشكل المدينة الدولة كما تشكل المجتمع ، ولا يمكن تصور مجتمع أو دولة بمعزل عن المدينة ، وبالتالي كل من يعيش خارج هذه المدينة فهو يعيش خارج المجتمع ، ويقولون أن الإنسان قبل أن يكتشف الزراعة لم يكن يعيش داخل حدود معينة لمدينة محددة ، وإنما كان يعيش على الأرض بشكل عشوائي ، في حالة أقرب إلى المشاعية ، إلى أن اهتدى إلى الزراعة وأقام المحميات وتوطن

الناس ونشأت المدن وبالتالي نشأ المجتمع . فالإنسان قبل أن يدخل المجتمع عاش شريدا طريدا يتصارع مع أخيه الإنسان على الماء والمرعى ، وهو ما عبّر عنه بالقول " فإنهم يكونون على هذه الحالة التي تسمى حربا ، والتي هي حرب الإنسان لأخيه الإنسان " ، ولم يعرف السكن ولم يكن له مكان محدد يعيش فيه ، أي عاش حياة الغاب بعينها ، هذا ملخص ما يراه هؤلاء الفلاسفة والمفكرون ، وإذا درسنا حال الإنسان وواقع المجتمع يتبين بوضوح تام خطأ هذه النظرة للإنسان والمجتمع ، فالإنسان كائن اجتماعي لا يمكنه العيش منعزلا عن غيره من بني البشر لذلك خُلِقَ الإنسان وفيه غريزة حب البقاء ، التي من مظاهرها التكتل والتجمع ، لذلك كان اجتماع الناس طبيعيا وحتميا ، غير أن هذا الاجتماع لا يجعل منهم مجتمعا ، وإنما يجعل منهم جماعة ، أما إذا نشأت بينهم علاقات جلب المصالح ودفع المفاسد ، وتوحدت نظرتهم إلى هذه العلاقات بتوحيد أفكارهم ، وبتوحيد رضاهم أو سخطهم ، وتوحدت معالجتهم لهذه العلاقات بوجود سلطة تنفذ تلك المعالجات تحول التجمع من جماعة إلى مجتمع ، ولذلك كان لا بد من النظر إلى الأفكار والمشاعر والأنظمة عند دراستنا للمجتمع ، لأنها هي التي تجعله مجتمعا معينا ، فيكون المجتمع هو الناس وما يوجد بينهم من أفكار ومشاعر وأنظمة ، ولهذا فإن المجتمع مكون من أناس ، وأفكار ، ومشاعر ، وأنظمة . هذا هو واقع المجتمع كما يشاهد بعد التدقيق فيه ، وكما يشاهد عند تحليله إلى أجزائه التي يتكون منها ، وعلى ذلك تكون نظرة الفلاسفة والمفكرين الغربيين إلى المجتمع من إدخال المكان أو الأرض للمجتمع مخالفة لواقع المجتمع فهي خطأ محض .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن غريزة حب البقاء تدفع الإنسان للتجمع والعيش جماعات ليتمكن من الانتفاع بغيره كما ينتفع الغير منه ، وقد يأخذ هذا التجمع أثمانا مختلفة وأشكالا متعددة سواء كان ذلك على شكل قبائل مرتحلة ، أو على شكل قرى متباعدة ، أو مدنا كبرى تسور بأسوار أو بغير ذلك ، فإذا توحدت بينهم العلاقات التي تنظم مصالحهم كانوا مجتمعا بغض النظر عن مكان سكناهم . أما حالة الطبيعة التي يقول بها هؤلاء الفلاسفة فعلاوة على أنها تخالف واقع الإنسان ، وتخالف عيشه الطبيعي ، فإنها بحث في غير واقع ، وحالات الضلال التي مر بها الإنسان وانحط فيها عن قيمته الإنسانية إلى المستوى الحيواني ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون هذه الحالات أساسا للأبحاث الإنسانية أو الأبحاث المجتمعية .

وعلى ذلك لا توجد تلك الحالة الموصوفة عند فقهاء الحق الطبيعي الغربيين من أن الإنسان قد مر بحالتين : حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش (داخل المجتمع) ، ويسلك فيها وفقا لأوامره وضوابطه ، إذ أن الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض أسس المجتمع الإنساني الأول بقيادة آدم عليه السلام ، وبالرغم مما تلا ذلك من

انحرافات إلا أن الإنسان بقي يعيش في مجتمع بغض النظر عن العلاقات السائدة فيه سواء أكانت راقية أم منحطة، مهتدية أم ضالة .

التعاقد الاجتماعي وفكرة السيادة

هذا من حيث القول بحالة الطبيعة، أما قولهم بالتعاقد الاجتماعي وهو مبني على فكرة السيادة، فإنهم يقولون أن الفرد يملك الإرادة ويملك التنفيذ، فإذا سلبت إرادته وصار تسييرها بيد غيره كان عبداً، وإذا سبّر إرادته بنفسه كان سيّداً، والشعب يجب أن يُسبّر إرادته بنفسه لأنه ليس عبداً للملك بل هو حر، فالشعب هو السيد، وما دام الشعب هو السيد وهو سيد نفسه ولا سيادة لأحد عليه فهو يملك التشريع، وهو الذي يملك التنفيذ، فالعبودية تعني أن يُسبّر بإرادة غيره، أي أن غيره هو الذي يسبّر إرادته، فإذا لم يسبّر إرادته بنفسه يظل عبداً، والعبد الرقيق إنسان وكل عمل من أعماله تتعاون في إحداثه الإرادة والسلطة، ولكنه لا يمارس إرادته، إنما يمارسها من يملكه ولذلك لا تكون له سيادة وإنما تكون سيادته لمن يملكه ولهذا يقال له سيده، هذا بالنسبة للفرد الواحد من بني الإنسان، أما بالنسبة للجماعة فإنه لا يحصل لها ذلك إلا إذا تكتلت من أجله فيحصل حينئذ لهم سيادة، فالناس سيندفعون بدافع غريزة البقاء للتكتل ليتمكنوا بهذا التكتل من حماية أنفسهم بالدفاع عن أنفسهم وعن مصالحهم وهذا الدفاع عنهم وعن مصالحهم يكون حين تتحرك الطاقة الحيوية على وجه معين منهم جميعاً يوجد ما يسمى بالإرادة العامة أي هي إرادة مجموعهم، وقطعا ينتج عنها السلطة التنفيذية، فهذه الإرادة العامة تدفع الجماعة لتتعاقد على منح ممارستها لشخص معين منهم، فتوجد من ممارسة هذه الإرادة العامة السيادة وتوجد نتيجة لها السلطة ولهذا فإن الشخص الذي يتولى شؤون الدولة يستطيع أن يمنح السلطة لمن يشاء ويستطيع أن يقسم السلطة، ولكنه لا يستطيع أن يمنح السيادة لأحد ولا يستطيع أن يُقسّم السيادة لأنها وهي ممارسة الإرادة العامة غير قابلة للتقسيم وغير قابلة للتنازل، فلتحرير الشعب من العبودية لا بد أن يكون له وحده حق تسيير إرادته فيكون له حق أن يشرع الذي يريد وأن يلغي ويبطل الشرع الذي يريد إبطاله .

غير أن هذا الواقع يخالف ما عليه الإسلام والأمة التي تعتقه والذي يقضي بأن السيادة أي حق التشريع هو لله وليس لأحد من البشر والأمة الإسلامية مأمورة بتسيير جميع أعمالها بأحكام الشرع، فالمسلم عبد لله . ولذلك فإن السيادة ليست للأمة وإنما هي للشرع، أما التنفيذ فهو للأمة، وعليه كان السلطان للأمة في الإسلام، ولما كانت الأمة لا تستطيع مباشرة السلطان بنفسها، لذلك كان لا بد لها أن تنيب عنها من يباشره، فكان أن عيّن الشرع كيفية مباشرتها له بالبيعة ونظام الخلافة، فكان السلطان للأمة تختار برضاها من يباشره، ولكن حسب أحكام الشرع، أي ليس بحسب ما تشرع هي بل حسب شرع الله، ومن هنا كانت السيادة للشرع وكان السلطان للأمة .

المجتمع المدني كمصطلح سياسي

هذا من حيث الأفكار التي تأسس عليها مفهوم " المجتمع المدني " عند فلاسفة ومفكري الغرب أما من حيث مفهوم " المجتمع المدني " كمصطلح سياسي فإن هناك في الفكر الغربي مجتمعا دينيا، وهو المجتمع السائد في العصور الوسطى، وهناك " المجتمع المدني "، وهو المجتمع الذي جرى فيه فصل الدين عن الحياة، أي أن مصطلح " المجتمع المدني " جاء ليصف المجتمع وقد أُفصِي عنه الدين . فإن لفظ المدني *secularity* يطلق صفة على كل ما ليس إكليركيا أي كنسيا *ecclesiastical* أي هي بمعنى غير ديني أو بمعنى دنيوي .

ومن هنا أطلق على عملية نزع الصفة أو السيطرة الإكليركية *secularize* أي العلمنة، ف" المجتمع المدني " هو الذي لا سيطرة للدين عليه ولا يتصف بالصفة الدينية وإنما يسير بالفكر الرأسمالي بعد تحديثه الذي يعتبر المجتمع مجموعة من المؤسسات سميت بمؤسسات " المجتمع المدني "، ومنها الدولة والنقابات والاتحادات والجمعيات والأحزاب . . . الخ .

والقانون المدني هو القانون غير الديني، أي القانون الذي يضعه البشر ولا صلة للدين به ؛ ولذلك جرى تقسيم المحاكم في البلاد الإسلامية بعد سقوط الخلافة إلى محاكم نظامية، أي " مدنية " للفصل في الخصومات المتعلقة بالقانون المدني، ومحاكم شرعية، أي " دينية " للفصل في الخصومات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية المأخوذ من الفقه الإسلامي .

الموقف الشرعي من المصطلح

هذا هو واقع " المجتمع المدني " الذي يروج له الغرب وأدواته من المفتونين بحضارته، وهذا هو مصطلح " المجتمع المدني " كمصطلح سياسي يروج له في بلاد المسلمين ونظرة الإسلام له، وعلى ذلك فإنه لا تجوز الدعوة لمثل هذا المفهوم، ولا يجوز العمل لإيجاده في معترك الحياة، لأنه فضلا عن كونه مصطلحاً غريباً، وليس من الإسلام، فإنه يخالف واقع المجتمع من ناحية واقعية، ويخالف واقع الإنسان من حيث طبيعته، ولا ينظر إليه باعتباره عبداً لله عز وجل بل باعتباره إلهاً لنفسه يضع ما يشاء من الأحكام والقوانين لسياسة نفسه ومجتمعه .

أما الإسلام فهو يحتم على المسلمين أن يعملوا لإيجاد المجتمع الإسلامي المهتدي، ذلك المجتمع الذي يجعل السيادة فيه لله وحده، يطبق شرعه في الداخل ويحمل دعوته إلى الأمم الأخرى، المجتمع الذي لا يسابق الأمم التي يصل بها إلى الهداية على خيراتها، وإنما يقدم لها ما تستطيع به أن ترتفع إلى مستوى توظيف الهداية في حياتها بحيث تستثمر طاقات الإنسان وخيرات الأرض في ضوئها استثماراً إيجابياً مهتدياً، وهو مجتمع متحرك يعمل على أن تهتدي الأمم والشعوب بما يحمل

من هدى ، لأنها بذلك فقط تأخذ بأسباب التقدم الحضاري الكامل .

هذا ما يجب على المسلمين أفرادا وجماعات أن يدعوا له وأن يعملوا لإيجاده، كما يجب عليهم أن يقفوا في وجه أفكار الكفر التي يسوق لها الغرب في بلاد المسلمين لتكون واقعا يعيشونه ويرضون به ، والغرب الكافر لن يتوقف عن الترويج لفكرته وعن ضربه لأفكار الإسلام بقصد إبعاده عن الحياة وفصله عن شؤونها، وهو لن يكف عن وضع الخطط والأساليب لترسيخ أعرافه الفاسدة في بلاد المسلمين، ليصبح ما يدعو له واقعا محسوسا، والوقوف من ذلك موقف المتفرج سيكون له النتائج عظيمة السوء والمؤثرة خاصة في مدى تراكمها الزمني، وفيما تتركه من آثار على العلاقات القائمة في المجتمع وما تخلقه فيه من قيم فاسدة، مما سيضعف الجهد والعمل لتحرير المجتمع من هذه الشرور، ولا سبيل لذلك إذا لم تع الأمة الإسلامية على قضيتها وواجبها نحو الحياة، بحيث تضع نفسها في حالة تيقظ دائم من الغرب الكافر وأفكاره ومفاهيم حضارته الفاسدة، وبحيث تقف في وجهها حيشما وجدت، وأن تدرك كذلك أن لا خلاص لها إلا بتحكيم شرع الله في جميع شؤونها، وذلك لا يكون إلا في دولة إسلامية ذات كيان واحد، لا بالسير في تحقيق مشاريع خطيرة ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب، كالمشروع الذي طرحته أميركا مؤخرا والذي أسمته " الشرق الأوسط الكبير " والذي يدعو لإيجاد بنى ما يسمى بالمجتمع المدني .

والغرب الكافر الذي جزأ بلاد المسلمين بعد هدم الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م وأوجد فيها كيانات كثيرة واصطنع حكامها وخدموه خدمات واسعة بعد أن تسلطوا على الأمة وصادروا إرادتها أصبح هذا الغرب الكافر وعلى رأسه أميركا بل وهي الثقل الحقيقي فيه الآن يبحثون عن أساليب ووسائل لطمس إرهابات انعتاق الأمة الإسلامية منه، بعد أن نمت بذور الإسلام في جنباتها وصار تطلع الأمة لتحكيم الإسلام في حياتها، يشكل خطرا على الغرب ومصالحه، بعد كل هذا وجدت أميركا أن السبيل لإرجاع الأمة إلى القناعة التامة بفصل دينها عن حياتها هو تقديم إغراء لها بإزالة أو الحد من سلطان الطواغيت الذين ما زالوا يتحكمون بها وبمقدراتها مقابل بناء دول على نمط لا يكون فيها الحاكم هو المحور الذي يدور الكون حوله، أي أن تكون الدولة هي دولة مؤسسات، ولأن إرساء هذا المطلب لا يكون إلا بحفز الناس وإثارتهم لاتخاذ موقف إيجابي من التغيير المنشود كذلك تم طرح ما يسمى بدولة المؤسسات، أي جعل المجتمع يتوجه نحو القناعة والاندفاع لمأسسة المجتمع ليكون مجتمعا مدنيا، تنتفي منه مسألة السلطان المطلق للفرد، والقائم على الاستحواذ على قوى المجتمع وتسخيرها رغم أن الأمة لم يكن لها الخيار في وضع أولئك الحكام الطغاة، وتنتظر أميركا والغرب أن تقع الأمة في أحابيلهم للأخذ بوجهة نظرهم حول ما يجب أن تكون عليه الأمة من جديد . ■■

تعليقات سياسية موجزة

١ — بعد كل ذلك الشد والجذب حول الملف النووي الإيراني تفاجئ أميركا المراقبين السياسيين بقبولها التباحث مع إيران وحصراً في ملف العراق ، كما حددت ذلك كوندوليزا رايس؟ فمذا يعني هذا التحول عن القضية الساخنة والتي ينبغي أن تكون الملف الأول حال قبول دولة متفردة في القرار الدولي الجلوس على طاولة المفاوضات مع دولة مصنفة أنها من "محور الشر"؟ والجواب أن أحد أهداف هذا الحديث الطويل حول الملف النووي الإيراني هو الارتفاع بالشأن الإيراني وإبرازه ليأخذ مكانه المرسوم كلاعب إقليمي قوي ، فأمركا تريد لإيران التي كانت حتى وقت قريب تنفي أي تدخل لها بالشأن الداخلي العراقي أن تأخذ مكانها المرسوم إقليمياً بشكل عملي في بحث قضية حساسة مثل قضية العراق ، وسيكون ذلك التصرف مدخلاً لإيجاد علاقات شراكة ظاهرة مع أميركا في معالجة قضايا المنطقة ، إمعاناً في استخدامها كأداة قوية .

وما تعهد بوش الأخير بحماية "إسرائيل" من إيران ولو أدى ذلك إلى مهاجمة منشآت إيران النووية إلا إشعار للناخب "الإسرائيلي" المقبل على صندوق الاقتراع بعد أيام بالخوف من القادم وضرورة الرضوخ لنداء السلام من خلال انتخاب من يمكنه من الحصول عليه "إسرائيلياً" .

٢ — مهاجمة سجن أريحا واعتقال "إسرائيل" لسعدات المتهم بالتخطيط لقتل رجوعاً زئيفي (اليمين المتطرف) هي حركة مقصودة ترفع من أسهم إيهود أولمرت وحزب كادوما قبيل الانتخابات التشريعية في "إسرائيل" والمقررة في ٢٨ آذار الحالي ، وهي إشارة لليمين بمحافظه أولمرت وحزبه على مصالح "إسرائيل" وعدم التفريط بها .

أما التهديد بحل السلطة الفلسطينية التي برزت على إثر إخفاقها في حماية سعدات من اعتقال إسرائيل له ، ثم تصريح خالد مشعل الناري الذي أشعر بعدم اكتراث حماس بحل السلطة وبخاصة وأن حماس كانت ترى ضرورة إنجاز المقاومة لدورها قبل التسرع بقبول إنشاء السلطة ابتداءً ، إنما يصب كذلك في خدمة ملف الانتخابات التشريعية "الإسرائيلية" وأهمية شعور ذلك الناخب بأن البديل عن السلطة إذا انهارت هي العمليات المسلحة ، وهذا يشبه تماماً الضغط النفسي القادم من لبنان بإقرار شرعية المقاومة ولبنانية مزارع شبعاً من قبل الأطراف اللبنانية التي جمعها بري مع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق أن صرّح به السيد حسن نصر الله من امتلاك الحزب لصواريخ قادرة على تدمير كافة المنشآت الإستراتيجية "الإسرائيلية" في شمال فلسطين . ■■